التغير الاجتماعي ونظرياته

د.عائدي جمال/ أ . جرو كمال
جامعة زيان عاشور – الجلفة–
الجزائر

الملخص باللغة العربية:

التغير الاجتماعي عملية مستمرة، شاملة تمس جميع النواحي الاجتماعية، وقد شكل موضوع التغير الاجتماعي ودراسة الحراك الطبقي أولية الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، فتم التوصل إلى الكثير من المفاهيم والنظريات المفسرة للظاهرة حيث بحثت في عوامل التغير الاجتماعي وآلياته وأسبابه ونتائجه ومدى تأثيره على النسق الكلي للحياة الاجتماعية وذلك حسب مقاربات متعددة تنطلق من فروع واختصاصات المعرفة السوسيولوجية وأحيانا تخضع الدراسات إلى إيديولوجية وذاتية الباحث في هذا الميدان.

الكلمات المفتاحية:

التغير الاجتماعي، عوامل التغير الاجتماعي، النسق، المعرفة السوسيولوجية، النظريات السوسيولوجية.

الملخص باللغة الفرنسية:

Le changement social est une opération continue, globale et touche l'ensemble des aspects sociaux. Le sujet du changement social et l'étude de la dynamique des couches a constitué la priorité des études sociologiques classiques et modernes, beaucoup de concepts et de théories expliquant le phénomène ont été atteint où elles se sont axées sur les facteurs du changement social, ses mécanismes, ses causes, ses conséquences et son impact sur le mode global de la vie sociale et cela selon diverses approches qui débutent par des branches et des spécialités de la connaissance sociologique et parfois les études sont influencées à l'idéologie et à la subjectivité du chercheur dans ce domaine.

Les Mots clés:

le changement social, facteurs du changement social, le mode, la connaissance sociologique, théories sociologiques

مقدمة:

التغير عنصر من أهم عناصر بناء المجتمع إذ بواسطته نُقَدِّر مرونة التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع، لذلك تأتي أهمية دراسة التغير موازية لدراسة المجتمع نفسه، وهذه الأهمية الكبيرة للتغير الاجتماعي نلحظها في تتبعنا للنظرية الاجتماعية في كامل مراحل تطورها، إذ أن فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية يمر حتما بتفسير تغيرها من شكل لآخر أو من مرحلة لأخرى، لكن النظريات التطورية التي ظهرت امتدادا لفلسفة التنوير لم تستوعب الوقائع، إذ كان اهتمامها منصبا على المراحل التي قطعها المجتمع في تطوره, دون التطرق إلى المتغيرات المسؤولة عن نقل كل مرحلة إلى المرحلة الأخرى؛ وبهذا يمكن القول أن كل محاولات علم الاجتماع الغربي في وضع نظرية علمية تفسر التغير الاجتماعي بالمفهوم الحديث المتفق عليه اليوم، كل هذه المحاولات باءت بالفشل وذلك حتى القرن الثامن عشر الميلادي[1].

بعد الثورة الفرنسية والثورة الصناعية وما تبعهما من تطورات داخل أوربا وخارجها بدأت تظهر نظريات لتفسير التغير الحاصل، ولكن هذه المحاولات على الرغم من تنوعها واختلافها كان تفسيرها شمولي أي كانت تسعى لتفسير حركة المجتمع الإنساني كافة, ولم تقتصر فقط على المجتمع الأوربي لذلك جاءت هذه التفسيرات بعيدة عن العلمية والواقعية، لصعوبة وضع مثل هذه التفسيرات الكلية من الناحية العلمية؛ فأوجست كونت رأى أن المجتمع الإنساني مر في تطوره من المرحلة الدينية إلى المرحلة الميتافيزيقية وأخيرا وصل إلى المرحلة الوضعية. أما كارل ماركس فقد ارجع التغير إلى وسائل الإنتاج وصراع قوى الإنتاج وجعله العامل الرئيسي والوحيد لبناء المجتمع, مهملا في الوقت ذاته الاستقرار كعامل من عوامل البناء الاجتماعي; لأن عملية مثل التنشئة لا يمكن تفسيرها في ظل نظرة ماركس الصراعية. في حين أن إميل دور كايم حصر تغير المجتمع في انتقاله من مجتمع آلي إلى مجتمع عضوي; دون النظر إلى جوانب التغير الأخرى التي تظهر في أشكال متعددة. وعلى عكس ماركس أكد ماكس فيبر على

عامل الدين كعنصر هام في تحديد التغير الذي يطرأ على المجتمع، وفي تفسير آخر لتغير المجتمع ففلفريدو باريتو ربط بين الصفوة وتغير المجتمع إذ أنه أرجع كل تغير إلى إرادة الصفوة, بالرغم من كل الجهود والمحاولات التي ميزت علم الاجتماع الغربي حتى منتصف القرن العشرين إلا أنه لم يصل إلى نظرية متكاملة تفسر التغير الاجتماعي بشكل يتفق عليه معظم العلماء إن لم نقل كلهم; وما يؤكد هذا الكلام ما صرح به تالكوت بارسونز سنة 1961 بأن علم الاجتماع قد استطاع أن يصل إلى نظرية يمكن أن نفسر بها التوازن الاجتماعي, ولم يبقى إلا أن ننتج نظرية للتغير الاجتماعي[2].

وإذا كان ظهور علم الاجتماع في أوربا نتيجة لمحاولة تفسير الظواهر الاجتماعية والتطورات التي طرأت في الساحة الأوربية، إلا أن الاهتمام بالفرع المسمى التغير الاجتماعي فقد نشأ لتفسير حركتين كبيرتين هما: حركة التصنيع وما تبعها من تغير في السلوك الاجتماعي، وبالتالي في الحياة الاجتماعية، السياسية، الثقافية، فباتت الوظيفة الأساسية للنظريات في علم الاجتماع تطلعها باستمرار على أي تغيير أو تعديل يطرأ في المجتمع[3]؛ والأمر الثاني ظهور ما يسمى الديمقراطية وما نتج عنها من حريات وحقوق الإنسان؛ وأولى النظريات التي وضعت لتفسير التغير الاجتماعي هي تلك التي صاغها كل من أوجست كونت، هربرت سبنسر وكارل ماركس. فالأول عالج موضوع التغير من خلال الديناميكة الاجتماعية والثاني رأى في التغير الاجتماعي حركة تطورية من التجانس إلى اللاتجانس، أما ماركس فقد ربط التغير الاجتماعي بالثورة[4].

وعلى العموم يسعى الباحثون في علم الاجتماع في دراسة التغير الاجتماعي إلى الإجابة على عدة تساؤلات، يرون أنها كفيلة لتفسير وفهم أكثر للتغير الاجتماعي تتمثل في ما يلي[5]:

ما هو التغير الاجتماعي؟

ما هو اتجاه التغير الاجتماعي؟

ما هو معدل التغير الاجتماعي؟

لماذا حدث التغير ولماذا حدث بهذا الشكل؟

1/ مفهوم التغير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي جزء من المجتمع الإنساني وعلة وجوده وأهم مظاهره، فالمجتمع دائم التغير والتبدل؛ ذلك أن أي مجتمع إذا أراد الاستمرار التطور والازدهار أو على الأقل البقاء لابد وأن يمسه التغير بأي شكل. فالمجتمعات التي تقف جامدة في نشاطاتها وعلاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منغلقة على نفسها، سيكون مصيرها الفناء والاندثار.

فالشغل الشاغل لعلم الاجتماع وأكثر المسائل تعقيدا أثارت علماء الاجتماع هي مسألة التغير الاجتماعي، في مقابل مسائل المحافظة على الوضع الاجتماعي؛ فأسئلة مثل: كيف يحدث التغير الاجتماعي؟ ما هي التغيرات التي تحدث عندما يحصل التغير الاجتماعي (مظاهر التغير الاجتماعي)؟ وغيرها حاول علماء الاجتماع الإجابة عنها من دوركايم إلى بورديو وحتى تلك البحوث المعاصرة التي قام بها كوفمان[6].

وعلى الرغم من أن موضوع التغير الاجتماعي نال نصيب وافر من التناول والدراسة من طرف علماء الاجتماع؛ إلا أن البعض منهم – علماء الاجتماع – يرون أن المحاولات السوسيولوجية في هذا المجال سعت في كثير من الأحيان إلى المحافظة على الأوضاع القائمة وإعادة إنتاجها؛ وعدم الرغبة في مواجهة التناقضات التي يشهدها العالم المعاصر[7].

ولقد شكل موضوع التغير الاجتماعي جزء كبير من تراث علم الاجتماع في الفترة الحديثة والمعاصرة، ووضعت العديد من النظريات السوسيولوجية لتفسيره وتتبعه عبر مراحل مختلفة. والملاحظ أن هناك اختلاف كبير بين هذه النظريات حول طبيعة التغير الاجتماعي تصل أحيانا إلى حد التضاد، ولم يكن الاختلاف حول طبيعة التغير بل كذلك حول العوامل المسببة له ونتائجه. ومرجع ذلك إلى ارتباط تلك النظريات والتفسيرات بالمعرفة الإمبريقية المتغيرة من مجتمع إلى آخر، أو أحيانا لأن هذه النظريات ترتبط في كثير من الأحيان

بأيديولوجية الباحث وادعائه بأنها معرفة علمية محضة. كل هذه العوامل كانت السبب الرئيسي في إعاقة تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي بالشكل اللازم؛ لذلك من الصعوبة بما كان وضع تعريف دقيق لظاهرة التغير الاجتماعي وذلك لتعقدها ولاختلاف مرجعيات أصحاب تعريفات التغير[8].

ولأن نظريات التغير الاجتماعي تلونت في كثير من الأحيان باتجاهات أيديولوجية فقد صنفت إلى اتجاهين كبيرين; اتجاه يرى أن الأفكار هي التي تحدد التغير الاجتماعي، أما الاتجاه الثاني فإنه يرى عكس ذلك أي أن الوجود الاجتماعي (المادي) هو الذي يحدد التغير بمعنى أن الفكر يتبع المادة[9].

إن الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات قديم قدم التفكير الاجتماعي، فقد تناول فلاسفة الغرب والشرق في الجزء الاجتماعي من تفكيرهم التطورات والتحولات الاجتماعية، كما استمر الاهتمام بالكثير من القضايا التي تخص التغير الاجتماعي في عصر التنوير حتى وأنه لم يكن بالمفهوم الحالي. ليتكون رصيد تراكمي للمهتمين بموضوع التغير الاجتماعي في الفترة المعاصرة. الأمر الذي جعل علماء الاجتماع يواجهون صعوبة في وضع وصياغة تعريف للتغير الاجتماعي يلقى إجماع، كما يمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل أبرزها اختلاف المداخل النظرية لكل عالم، بالإضافة إلى أن عملية التغير عملية مستمرة وشاملة فكل شيء يتغير ويتبدل ولا يبقى شيء على حاله، وعلى حد تعبير الفيلسوف اليوناني هيروقليطس فإن المرء لا يضع رجله في النهر مرتين لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه بين وضع الرجل في المرة الأولى والثانية. إلا أننا في كثير من الأحيان ورغم إيماننا بأن التغير يمس كل الأشياء من حولنا نصف الكثير منها بالثبات والاستقرار[10].

إن أول ظهور لمصطلح التغير الاجتماعي كان في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في كتاب ثروة الأمم لآدم سميث ولكن دون أن يقصد به المفهوم المتداول الآن، ويرجع الفضل في انتشار هذا المصطلح للعالم الأمريكي أوجبرن الذي وضع كتاب سنة 1922 يحمل عنوان

التغير الاجتماعي، والذي استطاع فيه أن يخلص عملية التغير الاجتماعي من كل ما لصق بها من صفات يطلقها كل من أهتم قبله بهذا الموضوع؛ إذ يؤكد أن عملية التغير الاجتماعي عملية يمكن أن تتجه إلى التقدم أو التأخر، كما تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية. أي أن أوجبرن بهذا المصطلح استطاع أن يفسر كل تبدل في الحياة الاجتماعية دون أي تقييم[11]. ومن أهم الافتراضات التي طرحها في تفسير التغير الاجتماعي والثقافي فرض التخلف الثقافي، وملخصه أن الإنسان يتراكم لديه تراث ثقافي مادي والتغير الذي يحصل فيها يسبق التغير الذي يحدث في الثقافة اللامادية، وبالتالي فعدم مواكبة وتأقلم هذه الأخيرة مع الثقافة المادية يعني سوء التكيف وبالتالي التخلف الثقافي[12].

اتفق مع تعريف أوجبرن البعض وعارضه آخرون، ولهذا ومنذ ظهور هذا المفهوم أول مرة والعلماء يقدمون تعريفات وتحليلات متعددة ومختلفة له. ويرجع تعدد التعريفات إلى تعدّد وجهات نظر العلماء، وتعقّد الظاهرة نفسها، بحيث سمحت لهؤلاء العلماء أن يركزوا اهتماماتهم إلى بعض أبعاد الظاهرة حسب اهتماماتهم.

فأنطوني سميث (Anthony Smith) يرى في كتابه المميز عن التغير الاجتماعي أن دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية تعتبر ظاهرة واسعة وكبيرة، وهذا ما يجعل نوع من الغموض والتداخل حول وضع تعريف مميز للتغير الاجتماعي، ويذهب كل من جيرث ومليز إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة، كما يتفق "جنزبرج" مع هذا الطرح، حيث يرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكلّ والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، إن التغير الاجتماعي وفق هذا النحو يصيب البناء الاجتماعي، ويأخذ فقط التغيرات التي تطرأ على سلوكيات الدور الاجتماعي للأفراد دونها تغيرات. [13]

أمّا روس (Ross)، فبدا له أن التغير الاجتماعي، ما هو إلا التعديلات التي تحدث في المعاني والقِيم، التي تنشر في المجتمع، أو بين بعض جماعاته الفرعية، ويعرفه ديفيز على أنه مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع. أما العالم "بوتومور" فيعرف التغير الاجتماعي على أنه تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم، الذي يمكن أن يكون جزء من التغير الثقافي. في حين يذهب فرنسيس ألين إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة[14].

كما يرى عبد الباسط محمد حسن بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة، ويصيب تركيبه أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم[15].

ويعرف عاطف غيث التغير الاجتماعي بأنه التبدل الذي يمس بناء المجتمع ووظائف هذا البناء، ويضيف غيث أن التغيرات الاجتماعية تكون بأشكال متعددة منها التغير الذي يحدث في القيم الاجتماعية؛ ويتبع هذا التغير تغيرا في الأدوار والتفاعل الاجتماعي، ومن أشكال التغير الاجتماعي كذلك تغير النظام الاجتماعي الذي يؤدي تغيرا في المراكز والأدوار الاجتماعية[15].

وفي معجم العلوم الاجتماعية يعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تبدل في بناء أو وظائف التنظيم الاجتماعي خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير يقع في الناحية الاجتماعية كتركيب السكان من حيث السن، الجنس، النشاط... أو علاقاته الاجتماعية أو في الناحية

الثقافية – القيم والمعايير – التي تحدد وتؤثر في سلوكهم وأدوارهم في التنظيم الاجتماعي الذي ينتمون إليه[17].

كما يعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تغير يمس البناء الاجتماعي في القيم والوظائف والأدوار عبر الزمن، وقد يكون هذا التغير تقدما أو تخلفا[18].

بالإضافة إلى أن التغير الاجتماعي هو التباين في البناء الاجتماعي من حيث القيم والوظائف، فإنه كذلك تغير في أنساق التفاعل والعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك والنشاط الإنساني، وهو سمة مميزة للمجتمعات الحديثة في حياتها الاجتماعية[19].

ومن العلماء من يقتصر على العوامل الخارجية في تفسير التغير الاجتماعي فجاي سونسون (Swanson) يعرف التغير الاجتماعي بأنه اختلاف في البناء يحدث بمرور الوقت ويبدأ بعوامل خارج ذلك البناء، لكن ما يعاب على هذا التعريف أنه يغفل عن العوامل الداخلية في عملية التغير. في حين يعالج طائفة من العلماء والباحثين التغير الاجتماعي من ناحية آلية الحدوث ومكانيزمات التبدل؛ على غرار روجرز (Rogers) الذي يرى أن التغير عملية يحدث بواسطتها تبديل في تركيب النظام الاجتماعي ووظيفته، ويبين هذا التعريف أن التغير الذي يحدث في الهيكل الخارجي (النظام) بالضرورة يؤدي إلى تغير وظائفه. وكذلك كوهن الذي ميز في تعريف التغير الاجتماعي بين التغيرات الثانوية والتغيرات الأساسية في الملامح الجوهرية للبناء الاجتماعي، واعتمادا على هذا فقد وصف كل التغيرات الاجتماعية بأنها تغيرات ثانوية[20].

وفي نفس الإطار دائما ذهب سالفادور جينر (Salvador Giner) في تعريف التغير الاجتماعي بأنه الاختلاف الملاحظ بين المرحلة السابقة والتالية لجزء من الواقع الاجتماعي، وتحديدا الاختلافات في السلوك الاجتماعي وأشكال الأنساق الاجتماعية. أما التغيرات الثانوية في حياة الجماعات فلا تدخل نطاق موضوع التغير الاجتماعي لأنها تختفي دون تأثيرات[21].

أما تعريف التغير الاجتماعي في نطاق الفكر الإسلامي فهو تحولات ظاهرة في البناء الاجتماعي- الثقافي تحدث بين مرحلتين على مدى زمني محدد في شكل سلسلة متصلة من من العمليات المستمرة وتلاحظ هذه التحولات بصورة جزئية في عدد من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية، وتتأثر هذه التغيرات بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة، وتتخذ شكلا تطوريا أو تنمويا أو ثوريا، وقد تكون إيجابية أو سلبية .[22]

2/ أشكال التغير الاجتماعي:

من خلال الحالة الجديدة التي يكون عليها البناء الاجتماعي عندما يمسه التغير الاجتماعي؛ ميز علماء الاجتماع بين عدة أشكال من التغير الاجتماعي منها ما جاء بمعنى الانتقال نحو الأمام مثل: التطور الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، التحديث، ومنها ما جاء بعكس المعنى مثل: التخلف الاجتماعي، التخلف الثقافي... وسنحاول في هذا الجزء أن نعطي تعريفا قريبا يصور كل مفهوم ولو بصورة جزئية؛ ذلك أن التعريف الكافي المانع للمصطلحات في علم الاجتماع يكاد يكون مستحيلا، لأن كل عالم اجتماع يوظف المفهوم الذي يراه مناسب ويخدم رؤيته وتصوره لذلك يختلف المفهوم من نظرية إلى أخرى، كما أن موضوع أشكال التغير الاجتماعي مرتبط أساسا اتجاهات وأهداف التغير لأن التغير لا يكون على نمط واحد طالما أن أهدافه وبيئاته متباينة[23].

أ/ التنمية الاجتماعية:

في معجم العلوم الاجتماعية تعرف التنمية الاجتماعية (développement social) بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن؛ لتحقيق الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي [24].

كما يميز المعجم بين النمو والتنمية الاجتماعية فالنمو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن (الأفراد، المجتمعات)، وزيادة حجمه كليا أو بصورة جزئية ويتضمن النضج التغير الكمي أو الكيفي [25]، أما النمو الاجتماعي فهو عمليات التغير الذي يلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي[26]. ومنه فالاختلاف بين النمو والتنمية الاجتماعية يكمن في أن الأول تلقائي أما الثانية – التنمية الاجتماعي – فإنها تخضع للإرادة البشرية والمجهود الإنساني؛ الذي هو ثوري أكثر منه تطوري [27].

ويمكن أن نقول أن التنمية الاجتماعية ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد استرجاع معظم الدول لسيادتها، لتعبر عموما على الجهود المبذولة لتعبئة أفراد المجتمع والاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق قدر من الرفاهية حسب الإمكانيات المتوفرة بأسرع وقت ممكن[28].

ويعرفها محمد الدقس بأنها الجهد الذي يبذل من خلال تخطيط علمي للعمليات الاجتماعية والاقتصادية، وفق إيديولوجية معينة للانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وذلك للرقي بالمجتمع وجعله في أعلى درجات التقدم [29]، حتى أن هناك من يحصر التنمية في القدرة على إيجاد وسط مناسب لتقدم المعرفة وتنوير الكفاءات؛ والتي يمكن الاستفادة منها في تحسين نوعية الحياة [30].

كما يفرق بين النمو والتنمية الاجتماعية في أن الأول يعبر عن مظاهر التبدل التلقائي الذي يمس المجتمع؛ بينما الثاني فهو العملية الإرادية المخططة لإحداث تغيراً مستهدفاً، في حين أن التغير الاجتماعي فيشير إلى التبدل الذي يمس البناء الاجتماعي والأدوار وقيم الضبط الاجتماعي والذي قد يكون سلبيا أو ايجابيا، بالإضافة إلى أن التغير الاجتماعي عادة ما يكون سريعا وكيفيا ولا يمكن التنبؤ به؛ أما التنمية فهي بطيئة وكمية لأنها موجهة ومشروطة بتوفير بعض العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ويمكن التنبؤ بها، وعموما فالتنمية

الاجتماعية هي أقرب المفاهيم إلى التغير الاجتماعي إلا أن الفرق بينهما في أن التنمية تتضمن دائما بعدا إيجابيا [31].

ونشير هنا إلى أن بعض علماء الاجتماع استخدام مصطلح النمو الاجتماعي للتعبير عن عملية التغير الاجتماعي، وقد استخدم هوبهوس مصطلحي التطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي بمعنى واحد في معظم كتاباته؛ على الرغم من انتقاده لنظرية سبنسر التطورية، واقترح أربعة معايير للنمو تتمثل في: الزيادات في كل من المدى، الكفاءة، التبادل والحرية [32].

ب/ التطور الاجتماعي:

جاء في معجم المصطلحات الاجتماعية أن التطور (évolution) نمو بطيء ومتدرج يؤدي إلى تحولات منظمة ومتلاحقة، وتمر هذه العملية بمراحل حيث ترتبط كل مرحلة بسابقتها كتطور الأخلاق، الأفكار والعادات [33].

أما التطور الاجتماعي (évolution sociale) في معجم المصطلحات الاجتماعية فيعرفه بدوي بنمو الثقافة وأشكال العلاقات والتفاعل الاجتماعي، وتشبه عمليات التطور الاجتماعي العمليات التي يمر بها التطور البيولوجي؛ هذه العمليات متمثلة في الانتخاب الطبيعي والتكيف والكفاح من أجل البقاء [34].

من خلال ما سبق يتبين أن التطور الاجتماعي هو نمو متدرج يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، عبر مراحل محددة ترتبط كل مرحلة بالمرحلة التي تسبقها.

وبرز هذا المصطلح واستعمله بعض علماء الاجتماع في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية في القرن التاسع عشر، إثر النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية ولا سيما نظرية التطور لداروين في تفسير الوسط الطبيعي، الذي فتح المجال لاستعمال مصطلح التطور الاجتماعي بصورة كبيرة في العلوم الاجتماعية عموما وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، وأول من وظفه عالم الاجتماع هربرت سبنسر الذي يرى أن تطور المجتمع يشبه إلى حد كبير تطور الكائن العضوي أو ما يرف بالمماثلة العضوية أو البيولوجية [35].

وأُخذت فكرة التطور الاجتماعي من نظرية التطور البيولوجي التي دعمت تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع؛ وقد تناول هربرت سبنسر (Herbert Spencer) هذه القضية في كتابيه (الاستاتيكا الاجتماعية وأسس علم الاجتماع) إذ عقد مماثلة بين النمو الاجتماعي والنمو العضوي، مقدما تعريفا للتطور الاجتماعي بأنه انحدار سلالي معدل على نحو معين [36].

أما الفرق بين التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي فيتمثل في أن الأول تبدل وتحول في البناء، النظام والعلاقات الاجتماعية بدون تحديد شكل أو اتجاه هذا التبدل؛ والثاني – التطور الاجتماعي – هو تحول في البناء والعلاقات الاجتماعية في اتجاه معين ومحدد يتعلق بما يحدث للنسق الاجتماعي [37].

ولكن يبقى مفهوم التطور الاجتماعي عاجز في تفسير الكثير من أوجه التغير التي تحدث في الوسط الاجتماعي، لذلك نجد أن وليام أجبرن – أول من أعطى للتغير الاجتماعي تعريفا شاملا لكل أشكاله – يرى أن نظرة التطور الاجتماعي المتمثلة في كشف الانتخاب التنوع في تطور النظم الاجتماعية لم تستطع أن تفسر إلا القليل من النتائج الحيوية والهامة، وبالتالي يمكن حصر مفهوم التطور الاجتماعي في التحول من أشكال البناء الاجتماعي البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا [38].

كما أُستعملا مفهومي التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي في التفكير الاجتماعي بداية عصر التنوير بنفس المعنى، وظهر ذلك جليا في محاولة هربرت سبنسر في مماثلته البيولوجي بالاجتماعي؛ والتي يعتقد فيها أن المجتمع يتجه إلى تعقد بنائه وتعدد وتمايز الوظائف فيه مثله مثل الكائن الحي في تطوره البيولوجي، إلا أن وليام أوجبرن وجوليان ستيوارد (Jolian Steward) يريان أن تشبيه الاجتماعي بالبيولوجي وحصر التغير الاجتماعي في المسار التطوري لم يسفر إلا عن نتائج قليلة جدا؛ كما أن المسار التطوري حتمي ويسير في طريق مستقيم في حين أن التغير الاجتماعي يسير في عدة خطوط حسب العوامل السياسية،

الاقتصادية والثقافية، ما دفع بعلماء الاجتماع إلى التخلي عن النظرية التطورية في حقل علم الاجتماع [39].

ج/ التقدم الاجتماعي:

يقدم معن خليل العمر التقدم الاجتماعي مفهوم مرادف للتغير الاجتماعي ويعنى حركة نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع؛ كما يرى معن أن التقدم نقيض الاستقرار، ويحدد روبرت نيسبت (Robert Nisbet) للتقدم الاجتماعي عدة خصائص هي [40]:

– ارتباط مفهوم التقدم الاجتماعي بفكرة الزمن من الماضي إلى الحاضر متجها نحو المستقبل بشكل مستقيم ومتضمن الاستمرارية.

– لا يتضمن التقدم التكرار والإعادة فهو متجه نحو اتجاه معين.

– يحمل التقدم صفة التراكمية فهو يسير خطوة خطوة بشكل تدريجي ومتسلسل.

– يحصل في ظل مرحلة من مراحل التقدم تحسن وبالتالي كل مرحلة أفضل من سابقتها.

ويشير التقدم الاجتماعي إلى حالة من حالات التغير الاجتماعي المتعددة؛ فالتقدم يعني التغير الاتجاه نحو الأمام بمعنى التحسن في الظروف المادية والمعنوية، وكنتيجة للتقدم الاجتماعي يظهر المجتمع في حالة أفضل من الحالة السابقة لهذا التغير.

كما أُستخدم التقدم الاجتماعي للتعبير عن الانتقال من حالة إلى حالة أفضل؛ وبالتالي جاءت نظريات التقدم الاجتماعي لتفسر التغير الحادث في المجتمعات عبر تقدمها، إذ يرى جون بيوري (John Bury) أن التقدم الاجتماعي يعني أن الحضارة الإنسانية تقدمت وهي حاليا في تقدم وستتقدم في المستقبل في الخط المسطر والمرجو؛ الأمر الذي أدى إلى الخلط بين التغير الاجتماعي والتقدم الاجتماعي ومرد ذلك كما يرى جون ديوي هو أن المجتمعات ظلت لفترات طويلة في حالة إستاتيكية، وأدى التحول البارز من خلال عديد الاختراعات والابتكارات في العصر الحديث المستمر والمتتابع إلى ربط كل تغير بالتقدم [41].

ويظهر ارتباط التقدم الاجتماعي بالتطور الاجتماعي والنمو الاجتماعي بوضوح عند كل من سبنسر وكونت؛ ويقول هوبهوس في تمييزه بين التطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي في كتابه التطور الاجتماعي والنظرية السياسية: "أعني بالتطور نوعا من النمو، وأعني بالتقدم اجتماعي نمو الحياة الاجتماعية في تلك الخصائص التي يرتبط بها البشر، أو يمكنهم الارتباط بها وهي القيمة " [42].

وعلى الرغم من محاولة العديد من العلماء كما سبق ذكره إيجاد علاقة يفرقون بها بين مفهومي التقدم الاجتماعي والأشكال الأخرى للتغير الاجتماعي؛ إلا أنه لا يمكن التمييز بوضوح بين النمو والتقدم الاجتماعيين في تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية، فعلى الأقل لم يعطي هوبهوس ولو مثالا واحدا لعملية نمو اجتماعي ليست تقدمية؛ في حين أنه – هوبهوس – أوضح أن النمو الاجتماعي في مجال ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية في مجالات أخرى [43].

وأخيرا فإن الاعتماد على مفهوم التقدم الاجتماعي في دراسة المجتمع وما يعترضه من تحولات غير مجدي من الناحية المنهجية؛ فالمجتمع لا يتقدم وينتقل إلى الحالة الأفضل بالضرورة ولذلك فاستعمال التغير الاجتماعي سيكون مفيدا من هذه الناحية، حتى وإن ادعى البعض أن مجتمعات تتجه تقدما في تغيرها إلا أنه لن يكون دائما هناك اتفاق حول معنى التقدم؛ فالمجتمعات الغربية مثلا في نظر الكثير من ثقافات الشرق لا تعتبر متقدمة في المجال الأخلاقي والروحي على الرغم من التفوق المادي التكنولوجي.

3/ نظريات التغير الاجتماعي

من خلال تراث علم الاجتماع يتبين أن نظريات التغير الاجتماعي ظلت مرتبطة بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ، وعلى اختلاف تصنيفات هذه النظريات إلا أن أهم تصنيف ذلك الذي يميز بين النظريات الخطية التي ترى أن حركة المجتمع تتجه في خط واحد؛ والنظريات الدائرية التي تقول بسير الحركة في اتجاه دائري، ويمكن أن نعتبر نظريات كونت وسبنسر

وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية [44]، كما يمكن أن ندرج نظرية باريتو(Pareto) في كتابه (العقل والمجتمع) حول دورة الصفوة ضمن النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي باتجاه دائري [45].

أ/ نظريات التغير الاجتماعي الخطية:

النظريات الخطية هي تلك النظريات التي تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة الموصلة إلى هدف محدد؛ وخلال هذا التحول يمر المجتمع بمراحل ثابتة ومحددة، واختلف أصحاب هذا الاتجاه في تحديد هذه المراحل فمنهم من يركز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية؛ كالتركيز على العامل الاقتصادي وطائفة أخرى بدل التركيز على عنصر واحد تنظر إلى التطور الكلي في البناء الاجتماعي والثقافي [46]، في الإطار العام لهذه النظرية يفسر أوجست كونت التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان؛ إذ انتقل هذا الأخير من مرحلة الفكر اللاهوتي إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي والذي يمثله العلم الحديث، وقد رافق هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الاجتماعية، إلا أن جهود وتحليلات كونت وجهت لها العديد من الانتقادات ولعل أبرزها تلك المتعلقة بأن كونت لم يقدم أي شواهد يدعم بها أفكاره واستنتاجاته[47] التي تبقى مجرد آراء وتأملات فلسفية لا ترتقي إلى مرتبة القوانين العلمية المستخلصة باستعمال مناهج صارمة.

في حين أن سبنسر كان اعتقاده بانتقال المجتمع من حالة التجانس المستقر إلى حالة جديدة تتميز باللاتجانس والاستقرار الأمر الذي جعلته يتلقى انتقادا ورفضا للعديد من التفسيرات التي قدمها؛ على غرار عدم إيضاحه لكيفية ترتيب المجتمعات التي تناول دراستها [48]، وبالنسبة لنظريته حول التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولا وعلمية لاعتماده على مشاهدات ووقائع ميدانية؛ الأمر الذي جعله – سبنسر – يدرك أن التغير الاجتماعي يتأثر بالعديد من العوامل ومن الصعب بيان التطور في كل مجتمع لوحده، كما أنه أعتبر أن أهم ملامح التغير

الاجتماعي تظهر من خلال تزايد التباين الوظيفي في المجتمع، وعلى الرغم من الإضافات التي قدمها إلى من سبقوه في ما يتعلق بتفسير التغير الاجتماعي [49].

أما هوبهوس وعلى الرغم من تأثره بكل من كونت وسبنسر إلا أن نظريته حول التغير الاجتماعي كانت أكثر إحكاما وصرامة، ذلك أنه استعمل بيانات تاريخية وأنثروبولوجية بطريقة علمية دقيقة؛ ولم يمنعه هذا من أخذ فكرة كونت حول تطور العقل البشري؛ ولكنه رفض وضعيته الصارمة واستبدلها بسيكولوجية طبعت أفكاره في ما يتعلق بفهم وتفسير العديد من الجوانب التي أهملها كونت، إضافة إلى أخذه لفكرة التطور الاجتماعي في إحدى جوانب والمتعلقة بزيادة الحجم والتعقد والتباين الداخلي، وعموما فمفهوم هوبهوس حول التغير الاجتماعي يتلخص في تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعي [50].

وتتدرج نظرية كارل ماركس حول التغير الاجتماعي ضمن نظريات التغير الاجتماعي الخطية؛ وقد اعتمد فيها – النظرية – على عنصرين يتمثلان في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ويدور التصور الذي وضعه ماركس حولهما؛ إذ يرى أن كل مرحلة تصطبغ بنوعية قوى الإنتاج السائدة في المجتمع ذلك أنها تحدد طبيعة العلاقات التي تميز الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج (المستغِلة) والطبقة الخاضعة لوسائل الإنتاج (المستغَلة)، ولكن هذا الحالة لا تستمر طويلا لأن وسائل الإنتاج في تطور دائم وبالتالي فتطورها يؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج، لأن الطبقة العاملة (البروليتاريا) تسعى إلى تغيير هذه العلاقات والإطاحة بأسلوب الإنتاج القديم وإقامة نظام اجتماعي جديد [51].

ب/ نظريات التغير الاجتماعي الدائرية:

إذا كانت نظريات التغير الاجتماعي الخطية قد استطاعت أن تعالج أهم التغيرات في التاريخ البشري؛ على غرار نمو المعرفة وتزايد حجم المجتمعات ودرجة تعقدها وقضايا المساواة والسياسات الاجتماعية، فإن النظريات الدائرية في التغير الاجتماعي عالجت نواحي أخرى مختلفة تماما عن ما تم التطرق له من قبل النظريات الخطية، ومن تلك القضايا دور صراع

الجماعات من أجل الحصول على القوة السياسية في إحداث التغير الاجتماعي، فقد توصل باريتو من خلال ذلك إلى أن هناك فترات تمر بها المجتمعات تبدأ بفترة الحكم القاسي على يد الطبقة المنتصرة حديثا؛ ثم فترة الحكم المعتدل على يد طبقة الصفوة الآخذة في التدهور، وتركز نظرية باريتو حول دورة الصفوة على نزعة عنصرية بافتراض وجود فروق بيولوجية بين الجماعات في المجتمع، وأهم ما يوجه لبريتو من انتقاد عدم اعتماده على شواهد كافية يستطيع من خلالها الوصول إلى نتائج مقبولة ذلك أنه اعتمد فقط على حالة واحدة – روما القديمة – بالإضافة إلى تجاهله لنظم الحكم الديمقراطية في العصر الحديث في تتبعه للتغيرات السياسية [52].

فبالإضافة إلى نظرية باريتو فقد قدم كل من سوروكين (Sorokin) وتوينبي (Toynbee) نظريات يمكن إدراجها ضمن النظريات الدائرية، فعلى الرغم من تسليم سوروكين بوجود عمليات خطية للتغير الاجتماعي؛ إلا أنه في نفس الوقت يرى بوجود عمليات دائرية أخرى تحدث في المجتمعات إذ يرى أن المجتمعات تمر بدورات تتميز كل منها بثلاث أنماط ثقافية عامة تباعا؛ تتمثل في النمط التماثلي ثم المثالي وأخيرا الحسي، أما توينبي فنظريته حول التغير الاجتماعي فقد كانت ذات طابع دائري خاصة لدى تناوله لمفهوم نمو الحضارات. وعلى الرغم من عديد الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع في إطار النظريات الخطية والدائرية والتي فسروا بها التغير الاجتماعي إلا أنهم لم يستطيعوا أن يقدموا إلا جزء يسيرا من تحليل عمليات وعوامل التغير الاجتماعي، ويمكن أن نستثني ماركس وسوروكين لقدرتهما على تقديم تحليل تفصيلي ومستفيض حول موضوع التغير الاجتماعي، وهذا لا يعني أنهما قد وصلا إلى وضع نظرية شاملة ومقبولة تلقى الإجماع على الأقل لدى معاصريهم [53].

ولكن وعلى الرغم من تعدد النظريات التي فسرت التغير الاجتماعي، واعتماد الكثير من علماء الاجتماع عليها في تحليلاتهم وفهمهم لظاهرة التغير الاجتماعي؛ إلا أن هناك من يرى عدم جدواها في القيام بهذه المهمة ولعل فجي باجوا من بين هؤلاء، إذ يطرح في كتابه (علم

الاجتماع العلائقي) نقدا لاذعا لعلم الاجتماع الكلاسيكي بل ويرى ضرورة إعادة النظر فيه؛ كما يؤكد على أن النماذج والنظريات وكذا المفاهيم التي يقترحها علم الاجتماع لها ارتباط بالنموذج الصناعي الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، ومن ثمة فهي غير صالحة وغير ملائمة لدراسة التغير الاجتماعي الحالي، ذلك أن التحول الحالي الذي عرفته المجتمعات المعاصرة مس بالنموذج الثقافي الصناعي الموروث عن القرون الماضية [54].

ج/ مداخل نظرية أُخرى:

وعلى الرغم من اعتماد كثير من باحثي وعلماء الاجتماع على التقسيم السابق للنظريات المفسرة للتغير الاجتماعي – خطية ودائرية – إلا أن ريتشارد ابيلبام (Richard p.Appelbaum) كان له رأي آخر فقد قسم النظريات التي عالجت التغير الاجتماعي إلى أربعة مداخل [55]:

أ. **مدخل التطور:** والذي يرى أصحابه أن التغير يحدث تراكميا بطريقة هادئة، ويكون خطيا في اتجاه التعقيد واللاتجانس.

ب.**مدخل التوازن:** تولي نظريات هذا المدخل للاستقرار أهمية أكبر من التغير، فلا تتطرق إلى التغير الاجتماعي إلا كمسبب ظرفي للشروط التي تعمل على إعادة التوازن الاجتماعي.

ج. **مدخل الصراع:** ويعتمد هذا المدخل على فكرة أن التغير الاجتماعي هو جزء من النظام الاجتماعي، وتركز على الشروط التي تدفع إلى عدم الاستقرار على عكس مدخل التوازن.

د. **مدخل الارتفاع والسقوط:** تعتمد نظريات الارتفاع والسقوط على فكرة أن التغير لا يسير حتما بصورة خطية، فالمجتمعات والثقافات تنمو وتتراجع.

في حين يرجع أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) كل النظريات التغير الاجتماعي إلى مدخلين فقط; يتمثلان في المادية التاريخية والتطور الاجتماعي [56]. ذلك أن المادية التاريخية والتي تبنى فيها كارل ماركس الصراع الاجتماعي هي أساسا نظرية في التغير الاجتماعي، وكل النظريات التي جاءت بعدها تحاكيها (الصراع الاجتماعي) ولكن مع اختلاف

في بعض التفاصيل. أما بالنسبة للتطور الاجتماعي فيرى نقولا تيماشيف (Nicholas Tamachiv) أن المادية التاريخية ما هي في الواقع إلا نظرية تفسر التطور الاجتماعي، مع فرق أن ماركس لم يستعمل في معالجته للتغير الاجتماعي من خلال نظرية الصراع فكرة التكيف؛ لذلك لا يرى أن التغير يحدث بطيئا بل في شكل تحولات ثورية [57].

الهوامش:

1. حنان محمد عبد المجيد، **التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011، ص11-12

2. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص12-13

3. محمد عاطف غيث وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1982، ص8

4. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص38

5. بوتومور توم، **تمهيد في علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1983، ص311

6. حمدوش رشيد، **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعصرة امتدادية أم قطيعة؟ دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص153

7. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، 26

8. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص30-32

9. محمد أحمد الزعبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1991 ، ص 45

10. أنتوني جيدانز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 105

11. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**، ترجمة محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، **الطبعة الثامنة**، 1983، ص305

12. نفس المرجع، ص306

13. أحمد زايد، **التغير الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2001، ص18- 19

14. نفس المرجع، ص18

15. عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964، ص49

16. لطيفة طبال، **التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الثامن، 2012، ص410

17. أحمد بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص382

18. محمد الدقس، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص19

19. عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص304

20. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص33

21. نفس المرجع، ص35

22. نفس المرجع، ص36

23. إحسان محمد الحسن، **مبادئ علم الاجتماع الحديث**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص302

24. أحمد بدوي، مرجع سابق، ص384.

25. نفس المرجع، ص187.

26. نفس المرجع، ص384.

27. نفس المرجع، ص384.

28. عبد الغني عماد، **سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص191

29. لطيفة طبال، مرجع سابق، ص417

30. المهدي المنجرة، **قيمة القيم**، الطبعة الثانية، دون دار نشر، الرباط، المغرب، 2007، ص59

31. عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص191

32. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، 37

33. أحمد بدوي، مرجع سابق، ص143

34. نفس المرجع، ص386

35. نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص70

36. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، ص4-5

37. جودت بني جابر، **علم النفس الاجتماعي**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 156

38. لطيفة طبال، مرجع سابق، ص416

39. عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص189

40. لطيفة طبال، مرجع سابق، ص411

41. عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص190

42. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، ص41

43. نفس المرجع، ص41-42

44. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، ص47

45. نفس المرجع، ص53

46. أحمد زايد واعتماد علام، مرجع سابق ص46

47. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، 48

48. نفس المرجع، 48-49

49. إبراهيم عطاري، **أثر التغير الاجتماعي والاقتصادي على التغير الأسري في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 2011، ص121

50. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، 51.

51. نفس المرجع، 52

52. محمد علي محمد وآخرون، مرجع سابق، 53.

53. نفس المرجع، 54-55

54. حمدوش رشيد، مرجع سابق، ص41.

55. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص38.

56. حنان محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص38.

57. نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص87.